



رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناءً على أمر من حكومتي، أتشرف بأن أطلب إليكم دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لمناقشة آخر التطورات المبيّنة أدناه فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١ - تحركات القوات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

تود حكومة بلدي إبلاغ مجلس الأمن أن القوات الرواندية، التي لئن كانت ترصدها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها تواصل تحركاتها وبوتيرة متسارعة في شمال مقاطعة كاتانغا.

وتتم هذه التحركات التي تقوم بها القوات الرواندية في انتهاك صارخ لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وكذلك لخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية المتعلقة بفض الاشتباك وإعادة نشر القوات. وتعترف حكومة رواندا نفسها بهذه الحقيقة في الوثيقة S/2001/1168 الصادرة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والتي ادعت فيها كذباً أن "القوات المسلحة الكونغولية قد أنشأت منذ أيار/مايو ٢٠٠١ قاعدة في موليرو بهدف تقديم الإمدادات لجيش تحرير رواندا وقوات الدفاع عن الديمقراطية ودعمها، وتيسير تحركاتها. وما المعارك الجارية على امتداد بحيرة تنغانيقا وفي فيزي وموينغا بوجه الخصوص إلا نتيجة مباشرة لهذا الانتهاك. ويشارك قادة القوات المسلحة الكونغولية مباشرة في قيادة هذه القوات". وأضافت حكومة رواندا في الوثيقة نفسها قائلة "إنه من المؤكد أن القوات المسلحة الكونغولية ستفقد قاعدتها التكتيكية إما وفقاً للإجراءات المعمول بها أو عن طريق الطرد".

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، هدد الأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) هدد من جانبه "بإستئناف المعارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

وتود حكومة بلدي توجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه النية المبيّنة التي تشهد دون شك على استعداد رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) الواضح لاستئناف الأعمال الحربية على صعيد كبير بهدف إدامة الاحتلال الرواندي لمقاطعتي كيفو ومانيما وإحباط الحوار بين الأطراف الكونغولية التي يجب أن تقرر، في جملة أمور، طريقة الانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية.

وتود حكومة بلدي تذكير مجلس الأمن الذي أدلى به للصحافة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر والذي أعرب فيه عن بالغ قلقه لتحركات القوات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكد أن هذه الوقائع مثيرة للقلق في الوقت الذي تستعد فيه الأطراف الكونغولية إلى البدء في الحوار. ودعا مجلس الأمن بوجه خاص جميع الأطراف إلى الكف عن جميع العمليات العسكرية لا سيما في شرقي البلد وأكد على وجوب تسوية مسألة موليرو بالوسائل السلمية في إطار اللجنة العسكرية المشتركة.

٢ - التوترات في بوكافو

تشهد مدينة بوكافو الخاضعة للاحتلال الرواندي ازدياد أعمال اللصوصية بسبب عدم حصول جنود الجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) على مرتباتهم والذين يعتقدون على السكان من أجل الحصول على احتياجاتهم الأساسية. ومن الأدلة الواضحة على ذلك الاغتيالات التي ارتكبت مؤخرا في هذه المدينة والتي أذاعت نبأها إذاعة محطة فرنسا الدولية. فالحالة في مدينة بوكافو تنذر بالانفجار بالفعل ولعلها قد تتدهور مما يعرض المدنيين الكونغوليين الأبرياء إلى خطر كبير، والذين يشكل تواجد هذه القوات الرواندية نفسها محنة حقيقية لهم.

ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان، تواصل القوات الرواندية والقوات التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان للكونغوليين المدنيين.

٣ - تجريد مدينة كيسينغاني من السلاح

تود حكومة بلدي تذكير مجلس الأمن بأن مدينة كيسينغاني، هذه المدينة الشهيدة، التي دُمّر جزء كبير منها من جراء المصادمات الثلاث التي وقعت بين الجيشين النظاميين التابعين لأوغندا ورواندا لا تزال لم تُجرد بعد من السلاح انتهاكا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) ولأحكام جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة.

وتود حكومة بلدي أن تحيط مجلس الأمن علما بالرغبة الواضحة التي يبديها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) في عدم تجريد هذه المدينة من السلاح على الرغم من جميع التعليمات الصادرة له من مجلس الأمن.

وسيدكر مجلس الأمن أنه لم يكف عن تذكير التجميع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) بالتزامه بتجريد مدينة كيسينغاني من السلاح، دون شروط، والسماح بإعادة الفتح الكامل والتام للنهر، والطلب إلى رواندا بأن تمارس في هذا الاتجاه تأثيرها القوي على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما.

٤ - اغتيالات في أوساط الكونغوليين في المقاطعة الشرقية

منذ أكثر مما يزيد على أسبوع، تشهد المقاطعة الشرقية الخاضعة للاحتلال الأوغندي تفاقم الصراعات العرقية. وتعزى هذه الصراعات العرقية على الأرجح إلى نشر العناصر التابعة للجيش النظامي الأوغندي في هذه المناطق الحدودية مع أوغندا كما أنها ناشئة، كما تشهد على ذلك إلى حد كبير مختلف تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة، عن جميع أنواع التهريب والنهب التي يرتكبها الجيش النظامي التابع لهذا البلد منذ بداية عدوانه ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٨.

وفي قرية نيوكا وحدها، الواقعة في إقليم دجوغو، في مقاطعة إيتوري، قُتل ما يزيد على ٣٠ شخصا، كما تم حرق زهاء ٥٠٠ مسكن. ويتواصل حاليا التصعيد وتفاقم الحالة بسبب النشر الجديد للقوات الأوغندية، لا سيما في بونيا.

ونظرا لما تقدم، تود حكومة بلدي تذكير مجلس الأمن بفحوى الفقرة ٢٨ من قراره ١٣٤١ (٢٠٠١) الذي أعرب فيه المجلس "عن استعداده، في حالة عدم امتثال الأطراف لأحكام هذا القرار امتثالا كاملا، للنظر فيما يمكن فرضه من تدابير وفقا للمسؤولية المسندة إليه والالتزامات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة".

وترى حكومة بلدي أن جميع هذه الشروط قد توفرت في النهاية لكي يفرض مجلس الأمن، وفقا للمواد من ٣٩ إلى ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، جزاءات مثالية ضد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، وضد رواندا وأوغندا حتى يكف هذا الكيان وهذان البلدان عن تحدي المجتمع الدولي والاستهزاء به من خلال مجلس الأمن الموقر. والتصرف بخلاف ذلك معناه تجريد مختلف قرارات مجلس الأمن من موثوقيتها مما يؤدي إلى تشجيع البلدان المعتدية على تنفيذ مخططاتها الشنيعة، أي تصعيد الحرب العدوانية من جديد بهدف إفشال أي محاولة ترمي إلى العودة بسرعة إلى حالة السلام الدائم، وذلك ليس فقط بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بل وكذلك بالنسبة لجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وحتى يتسنى الرجوع إلى حالة السلام التي طالما تمنّاها الشعب الكونغولي بأسره، تطلب حكومة بلدي إلى مجلس الأمن فرض الإجراءات الهامة التالية:

- كف المعتدين فورا عن جميع أعمال الابتزاز التي يرتكبوها ضد سكان الكونغو في الأراضي المحتلة؛

- تجريد مدينة كيسينغاني فورا من السلاح والفتح الكامل والتام لنهر الكونغو وروافده؛
 - التعجيل بنشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية وتشجيع تنفيذ عملية الانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
 - الدعم دون تحفظ للحوار بين الأطراف الكونغولية؛
 - القيام في أقرب الآجال، وتحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بعقد مؤتمر دولي بهدف إرساء سلم وأمن دائمين، وكذلك تعزيز الديمقراطية والنهوض بالتنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى.
 - وعلى سبيل الأولوية، وبهدف وضع حد لاستمرار الإفلات من العقوبة، قد يرغب المجلس أيضا في التفكير في اتخاذ مجموعة من التدابير منها:
 - تعويض أوغندا ورواندا عن الأضرار الناشئة عن الخسائر في الأرواح والأضرار التي تكبدها السكان المدنيون الكونغوليون لا سيما في كيسينغاني؛
 - محاكمة جميع الأفراد، فضلا عن المخرضين لهم، والذين تثبت إدانتهم بانتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
 - فتح ملف قضائي ضد كل شخص أو شركة أو دولة معتدية، تكون ضالعة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وسائر الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكا لسيادتها الوطنية، بطريقة تمول الجهد الحربي للبلدان المعتدية وللمتعاونين معها من الكونغوليين؛
 - فرض حظر على جميع المنتجات الكونغولية التي تمر عبر البلدان المعتدية؛
 - تجريد أموال قادة هذه البلدان المعتدية ومواردهم الأخرى ومنعهم من السفر.
- وهذه القائمة من التدابير القسرية ليست شاملة ولا تمس من السلطة التقديرية لمجلس الأمن في اتخاذ جميع التدابير التي يراها مناسبة.
- وتدعو حكومة بلدي مجلس الأمن إلى الرد على هذه الرسالة، كما تطلب إليه تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آتوكي إيليكا

السفير

الممثل الدائم